

محاوالمفسدة والمصلحة في القواعد الفقهية وتطبيقها في تحريم المجلس العلماء الإندونيسي بعث الخادماة إلى خارج البلاد

عفة الأمانة إسماعيل

abstraction ملخص البحث/

The Majelis Ulama Indonesia has issued recently a fatwa that forbided the domestic helpers (women maids) to work Abroad unless they have been accompanied by their legal family (mahram) or some respectable women. As usual, the fatwa has been based on some Quranic verses, some prophetic words (tradition) and two or three principles of Islamic law. Just to say, the mentioned principles of Islamic law are “To prevent the destructions is preferred than to get the benefits and advantages”, “A famous/public needs should become legally necessaries”and “Even necessaries may permit the prohibitions”.

And all muslim jurist has known that these principles are very important jurisprudentially, because they combined some branches of laws in short postulates. So, it’s not strange to find Al-Qarâfi has underlined the importance of these principles for the jurist’s methodology of Fatwa, as he said it in his Book, The Forooq vol. 1/ p. 3.

To explore the relations between the mentioned principles and the problems of domestic helpers, we should approach this Fatwa with two instrumental perspectives: the basics of Islamis Law perspective and the social sciences perspective, because their own problems are complicated, which are coming from their families, the distribution office of workers, the states including its bureaus and laws, the end-user, etc..

It will show us that the problems of the domestic helpers are not merely coming to them because they have not been accompanied with their legal families (mahram)or some respectable women. We found that they faced some other well known problems in Islamic Law which strongly related with the core problem. Also, our exploration of the Fatwa show us that the application of the mentioned principles should be corrected. Because there are substancial difference between the probable and the really accured; I mean between the probable destructions and the probable benefits in one side, on which the MUI’s fatwa was based, and the really accured

البلاد إلا بصحبة المحرم أو النسوة الثقات. واستدل المجلس بالقواعد الفقهية المتعلقة بالمفسدة والمصلحة، وذلك بعد استدلاله بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وفي هذا الفتوى بالذات استدل المجلس بقاعدتين أولاهما قاعدة "درء المفساد مقدم على جلب المصالح"، والثانية قاعدتين فقهيتين التي تم مزجها في قاعدة واحدة: قاعدة "الحاجة المشهورة تنزل منزلة الضرورة"، و"الضرورة تبيح المحظورات".

والمعلوم أن هذه القواعد لها أهمية فقهية ومكانة كبرى في أصول التشريع، لأنها جمعت الفروع الجزئية المشتتة، أخذها الأصوليون من الكتاب والسنة. قال القرافي: "وهذه القواعد مهمة في الفقه، عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويعرف، وتتضح مناهج الفتاوى وتكشف... ، ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات، لاندراجها في الكليات، واتحد عنده ما تناقص عند غيره وتناسب".³⁶⁶

أهمية البحث وأهدافه

ولكننا إذا أردنا تفعيل محاور المفسدة والمصلحة بحذافيرها لوجدنا أن مشاكل الخادمت لا تنحصر في وجود المرافقين الثقات أو عدمه فحسب، بل تتعدى إلى ما هو أبعد وأخطر من ذلك من المشاكل المعيشية والعملية والخلقية التي تندرج ضمن مسائل الفقه الإسلامي. ومن أهداف هذا البحث: محاولة رصد المفسدة والمصلحة من منظور الأصوليين وإبراز المفسدة والمصلحة التي صادفتها الخادمت، وكيف يطبق المجلس هذين المبدئين في إصدار فتوى تحريم بعث الخادمت إلى خارج البلاد.

تحديد البحث ومجاله

ما هي حقيقة المصلحة والمفسدة في التشريع الإسلامي؟ وما هي المفسدة والمصلحة عاشيتها الخادمت في خارج البلاد؟ كيف يطبق المجلس هذين المبدئين في فتوى حرمة بعث الخادمت؟

منهج البحث

تجري خطه هذا البحث بعد المقدمة على مفاصل التي تكمن في مسائل المفسدة والمصلحة من منظور الأصوليين والخادمت، المفسدة والمصلحة من منظور الأصوليين، المفسدة والمصلحة من منظور الخادمت أنفسهن، ثم عرض ودراسة فتوى المجلس في تحريم بعث الخادمت إلى خارج البلاد، وذلك على النهج الذي يجمع بين العرض والتحليل، ويجمع أيضا بين الجانبين: القيمي – الديني والاجتماعي – السياسي.

³⁶⁶ القرافي، أبو العباس. دس. أنوار البروق في أنواء الفروق، القاهرة: عالم الكتب، 3/1

أما المصلحة اصطلاحاً، فهي كما عرفها الغزالي في مستصفاه "عبارة -في الأصل- عن جلب منفعة أو دفع مضرة".³⁷⁵ وعرفها الطوفي بأنها "السبب المؤدي إلى الصلاح والنفع كالتجارة المؤدية إلى الربح، وبحسب الشرع هي السبب المؤدي إلى مقصود الشارع عبادة أو عادة، ثم هي تنقسم إلى ما يقصده لحقه كالعبادات و إلى ما يقصده لنعف المخلوقين وانتظام أحوالهم كالعبادات".³⁷⁶ وخلص القول إن المصلحة عند الأصوليين هي مفهوم شامل لجميع مصالح الدنيا و الآخرة، عامتها أو خاصتها، أو هي كل ما يعود على الإنسان فرداً و جماعة بخير و نفع و صلاح وسعادة، في حاضره أو قريب مستقبله أو بعيد، و سواء كان ذلك في جسده أو عقله أو فكره أو ماله أو أخلاقه أو علاقاته، أو مشاعره.

تقسيم المصلحة

وقسم الأصوليون المصلحة على اعتبارات عديدة، منها التقسيم باعتبار قوتها في ذاتها. فالمصالح من هذا الاعتبار، يعني من حيث القوة والأهمية، على ثلاثة أقسام: **ضرورية، و حاجية، وتحسينية.**

1. **والمقصود بالمصالح الضرورية:** المصالح التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، وإذا فقدت ترتب على فقدانها مفسد وتهاجر "وفقد حياة، وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين"، والمصالح الضرورية، بهذا المعنى، خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال. وقد راعى الشارع هذه المصالح وأوجب الحفاظ عليها، وشرع من الحدود ما يروع أو يزرع من يفكر في العدوان عليها.
2. **والمصالح الحاجية المقصود بها:** كل ما يحتاج إليه للتوسعة ورفع الضيق والحرَج والمشقة الواقعة بفوات المطلوب. وهي مكملة للمصالح الضرورية.
3. **والمصالح التحسينية وهي:** الأخذ بما يليق من محاسن العادات ومكارم الأخلاق، كالطهارات، وأخذ الزينة، وكل مصلحة من هذه المصالح لها مكملات و متممات بحيث إذا فرضنا فقدانها- لم نخل بحكمتها الأصلية، وذلك مثل التماثل في القصاص، والكفاءة في الزواج، وآداب الطهارة، ونحو ذلك.

وكان هذا النوع من التقسيم وثيق الصلة بهذا الموضوع، لأنه محل اهتمامات الفقيه المستنبط للأحكام في النوازل المستجدة، فينبغي على هذا الفقيه أن يراعى سلم هذه المصالح، فيقدم المصالح الضرورية على الحاجية، والحاجية على التحسينية، وأن يراعى تقديم الأصول على

³⁷⁵ الغزالي، أبو حامد. د.س. المستصفى، القاهرة: مكتبة الأميرية: 1/ 286.
³⁷⁶ الطوفي، نجم الدين. 1993. رسالة في رعاية المصلحة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط. 1: 211.

الحديثة والحضارة المادية الجانحة. ومن المعلوم، أنه ليس في الدنيا مصالح خالصة ولا مفسد خالصة وإثما هناك مصالح راجحة ومفاسد راجحة.

وفي نفس هذا المضمار، وجدنا فضيلته قد رسم خطوطا لبعض خصائص المصلحة في نفس الكتاب،³⁷⁹ وهي كما تلي:

الخاصة الأولى: أن المعيار الزمني لها مكون من الدنيا والآخرة، ويترب على هذه الخاصة، أمران: مشروعية جمع الأحكام تعود إلى قدر مشترك من العبد وتقسيم الأحكام إلى ما هو حق لله وما حق للعباد

الخاصة الثانية: لا تنحصر قيمة المصلحة الشرعية في اللذة المادية.

كما أن نصوص الشريعة لم تلغ مصلحة دلت عليها تجارب الناس وعلومهم مما هو مفطور عليه الإنسان السوي. ولا تعرف مصالح الآخرة ومفاسدها إلا بالشرع، وتعرف مصالح الدنيا ومفاسدها بالتجارب والعادات.³⁸⁰

تطبيق محاور المفسدة والمصلحة من منظور محل البحث (الخدمات)

تنظر النساء الخادمت إلى العمل كربة المنزل خارج البلاد فرصة تسنح لهن للخروج بهن وعائلتهن من مستوى الفقر المدقع، خاصة وأنهن لسن من أصحاب المؤهلات العلمية والعملية تمكنهن من شغل الأعمال التي تدرى دخلا مناسباً لمطالبات الحياة اليومية. وقد يضطرنا إلى الشروع في قبول هذه الفرصة، بل الجري وراءها بكل وسيلة المشروعة منها وغير المشروعة، لأنهن صرن العمود الفقري لأسرتهن، بسبب عدم تمكن مسؤول الأسرة (الأب أو الزوج) من الوفاء بالواجبات المفترضة عليه، أو بسبب أنهن صرن المسؤول الوحيد على الأسرة بسبب الطلاق أو غيره.

هذا على الرغم من معرفتهن أن السفر للعمل كربة المنزل (الخادمة) خارج البلاد قد يعرضهن لمخاطر بالغة، والمعلوم أن النساء العاملات في المجالات الخاصة (غير رسمية كربة المنزل والعمل في البيوت) أكثر تعرضاً لها، بسبب الجهل أو الضعف الطبيعي، أو الثقافة السائدة، أو غيرها. فالسفر بعينه مخاطرة بحياتهن وكرامتهن، ولكن الأمل يراودهن للارتقاء للخروج من ذلك النفق المظلم، أو على الأقل: الارتقاء بمستوى معيشتهم، لعل الله أولاهن بتوفيقه فيصيبهن سهام الحظ يوصلهن إلى الغاية المنشودة.

من هنا يتضح أن حالاتهن مختلفة من فرد إلى فرد على قدر اضطرارهن إلى العمل خارج البلاد. فقد تكون إحداهن هي المسؤولة الوحيدة على قضاء حوائج الأسرة الضرورية

³⁷⁹ البوطي، 2010، المرجع السابق: 58
³⁸⁰ ابن عبد السلام، العز. 1996. الفوائد في اختصار المقاسد أو القواعد الصغرى، دمشق: 1996: 45.

ومفاسد التي وقعت عليهم بسبب عدم قدرة الحكومة القائمة على ضمان أمنهم وتحسين أوضاع العمل لهم.³⁸¹

فعلى الصعيد الباطني-النفسي مثلا، فقد اضطرت إحدى نساء منطقة "بريبس" بالجاوى الوسطى أن تعمل كربة المنزل لتلبية احتياجات أسرته بعد عجز زوجها على الوفاء بمطالبات هذه الأسرة الفقيرة. ولأنها تركت صبية التي لم تزل ترتبط بها عاطفيا وجسديا، فقد استعانت بأحد الكهنة ممن يعلم العمل بالروحانيات حتى ينسيها عن أمها مؤقتا- أيام عملها في ماليزيا، لتفاجأ بها بعد ذلك أن ابنتها الوحيدة، فلذة كبدها قد صارت تنساها نهائيا، بل تكرها إلى أقصى الحدود.³⁸²

وهناك ظاهرة المفاسد التي حصلت للعاملات كربات البيوت خارج البلاد، أعني المشاكل التي وقعت علي بعضهن من قبل أسرتهن، منها:

1. أن الزوج أو الأب أو ولي أمرها -من أقاربها- اشترى العقارات أو الأراضي بأموالها، وسجلها باسمه، لا باسمها. فإذا حدث الفراق أو النزاع بين الطرفين، يصعب عليها الحصول على حقوقها إن جزئيا أو كليا.
2. أن ابنها، أو صهرها، أو أحد أفراد أسرته، تصرف في أموالها الخاصة المتبقية لها في بلدتها دون إذنها أو معرفتها، سواء كان بالبيع أو غيرها من وجوه التفريط بالحقوق الخاصة بها.
3. أن بعض الأزواج تزوج عليها، بمالها الخاص، وانتفع بمحاصيل جهودها للتمتع بامرأة أخرى.³⁸³
4. أن بعض الأزواج تزوج عليها، ورفض أن يطلق زوجته الجديدة أو يطلقها إلا بمقابل أن تهدي له دراجة نارية، أو سيارة، أو المبالغ النقدية والنفائس المعدنية.
5. أن بعض أولادهن أو بناتهن ينظر إليهن بعين الاحتقار بذريعة أنهن لم يقمن بواجباتهن كام ووالدة.
6. أن بعض الأزواج يقلل من شأنهن ويعتبر زوجته العاملة كربة البيوت في الخارج مقصرة في أداء واجبها كزوجة.

³⁸¹ ينظر:

Rofiah Nur, *Memecah Kebisuan, Agama Mendengar Suara Perempuan Korban Kekerasan Demi Keadilan*, (Komnas Perempuan h. 69)

³⁸² ينظر:

في شهر WEMC City-U Hong Kong باشتراك مع PP Fatayat NU الحوار مع العاملة التي كانت تعمل في ماليزيا أجراه أكتوبر 2007

³⁸³ ينظر:

Muhyiddin Abdush Somad, *Umat Bertanya Ulama Menjawab*, حدثت مثل هذه الظاهرة كثيرة جدا، وللمزيد انظر (Jakarta: Rahima, 2008). Hal. 151

4. أن معظمهم لم يتم تزويدهم بالمعلومات الكافية عن البلاد المستقدمة، مثل اللغة والثقافة، والقوانين المعمولة فيها، على الرغم من أنهم لم يذهبوا إلى الخارج من قبل.

والخطر الأعظم تتعرض لها العاملات في البيوت التي يعملن فيها؛ أعني تلم المفاصد والمشاكل التي تعترضها من أصحاب البيوت نفسها، أو من رجال السفارة الذينهم وكلاء الحكومة الإندونيسية، أو من رجال ومسؤولي حكومة الدولة المستقدمة. ومن مظاهر ذلك الخطر أو تلك المفاصد:

1. ساعات العمل الطويلة.
2. أعباء العمل الزائدة عن مقدورات الطاقة البشرية.
3. غرف الاستراحة التي لم تكن لائقة ببني البشر.
4. بخل أصحاب العمل من السادات والسيدات وتشددهم في المعاملات.
5. حصار العاملات في البيوت المعزولة تماما عن التواصل الخارجي.
6. منع بعضهن عن أداء الواجبات الدينية.
7. إلزامهن بما يتعارض تماما ومعتقداتهن الدينية، كتربية الكلاب وأكل الخنزير.
8. التحرش الجنسي.
9. التعرض للمعاملات الجسدية والنفسية العنيفة، إلى حد الموت أو ما يسبب العاهات المستديمة في أجسادهن.

فبالنسبة لظاهرة العنف في العمل التي تتعرض الخادمت في البيوت والمنازل خارج البلاد، وهي ظاهرة متكررة حيناً بعد حين، دون معالجة كافية للحد منها، فقد ذكرت المصادر المعنية على أن الحكومة الماليزية قد أعادت 24 (أربعا وعشرين) جنمانا للعاملات الإندونيسية إلى بلداتهن في محافظة "نوسا تنجارا الغربية"، وذلك في الفترة ما بين شهر يناير إلى شهر مارس 2012م، ومعظمهن ماتت بعد صراعها مع المرض، أو تعرضت لحادث في العمل، أو الحادث المروري، ومنهن من ماتت مقتولة.³⁸⁴

وهذه ما حدث في ماليزيا فقط، ولا يخفى على جميع المهتمين بقضايا العاملات في خارج البلاد أن ظاهرة العنف التي وقعت عليهن في دول الشرق الأوسط أشد وأعظم. وقد سجلت الهيئة الوطنية لتوظيف العمال الإندونيسيين وحمايتهم في الخارج (BNP2TKI) أن حالات الوفاة بسبب ظاهرة العنف في العمل بلغت 299 (مائتين وتسعة وتسعين) حالة في العام 2010 فحسب، منها 152 (مائة واثنين وخمسين) حالة وقعت في دول الشرق الأوسط، و 77 (سبعاً وسبعين) حالة في دول آسيا والمحيط الهادي.³⁸⁵

³⁸⁴ ينظر:

<http://buruhmigran.or.id/2012/05/08/>, تم حملها في يوم 2012/10/12، في ساعة 06.24 صباحاً.

³⁸⁵ ينظر:

فإذا كان المخاطب الذي أريد به من إصدار هذا الفتوى هو الخادمت أصلاً، فالزلة ليست في المخاطب وإنما في عنوان الفتوى، فلا بد من ذكر جميع الأمور التي تتعلق بالخدمة، خاصة ما لها من حقوق وما عليها من واجبات. وكذلك المنهيات التي لا بد لهن اجتنابها، كذا الأمور التي تترتب عن سفرهن، سواء كانت على نطاق الفرد، أو الأسرة، أو المجتمع.

والنظر إلى محاور المصلحة والمفسدة في هذه القضية المهمة التي تمس حياة عدد عظيم من المواطنين والمواطنات على حد سواء، يوصلنا إلى أن الدافع وراء سفرهن للعمل في الخارج تندرج تحت المقاصد الضرورية والحاجية. فقد يقال إن هذا السفر وذاك العمل من الضروريات إذا لم تجد الخادمة عملاً يتوفر لها وكانت هي وحدها المسؤولة عن تلبية حوائج أسرتها. كما يصنف السفر والعمل المذكور من الحاجيات إذا لم يكن دخل الأب أو الزوج - رغم عملهما - كافياً للوفاء بمتطلبات الأسرة.

ولا يتصور أن واحدة منهن تتجراً على هذا السفر لتلبية حوائجها الخاصة المصنفة ضمن الأمور التحسينية، خاصة إذا نظرنا إلى المخاطر والضرر المحتملة من جراء هذا العمل في الخارج، وقد سبق ذكرها مفصلاً قدر ما يتسعها هذا البحث. وعلى فرض وجودها، بناء على الاحتمالات الرياضية المعروفة، فوجودها من الشذمة القليلة منهن، إن لم يكن من النادر. والنادر كالعدم كما يقولون.

من أجل ذلك، ترى الباحثة أن فتوى المجلس في هذا الصدد جاء في موضعه إذ قرر تحريم سفر الخادمت للعمل في الخارج إلا لضرورة قصوى. وقد تقرر أيضاً أن الضرورات ترخص بتغيير الأحكام من الحظر إلى الإباحة، رغم أن الرخصة لا تؤخذ إلا بقدرها.

وكان الأجدر بالفتاوى الشرعية التي صدرت عن المؤسسات الرسمية كهذا المجلس الموقر أن يلتزم برعاية التتابع التام أيضاً بين العنوان المضمون. إذ الفتوى يحتوي على حكمين: فإما التحريم، وإما الإباحة بعد الحظر عند الضرورة. والحق يقال: أن رعاية محاور المصلحة والمفسدة قد تؤدي بنا إلى نتائج أكثر إيجابية، بأن لا ينتهي الفتوى إلى ثنائية التحريم والإباحة فحسب، بل يتجاوز هذه الثنائية إلى خماسية الأحكام الوضعية المعروفة. فقد يكون السفر للعمل في الخارج بالنسبة لهن مسنونة أو واجبة أو مكروهة أيضاً؛ كل حسب دواعيه وظروفه المحيطة به.

وترى كاتبة هذه السطور أيضاً أن بعض حيثيات هذا الفتوى يوحي بخلل في تحقيق مناط الحكم. فالواقع الذي يترأى كثيراً في مفاصد هذا السفر وذاك العمل يخبرنا أنه لا أثر لوجود المحرم، أو النسوة الثقات، أو المؤسسات (الشركات) المتابعة لأحوالهن، في الحد من ظهور تلك المفاصد فضلاً عن توفير الضمانات الكاملة لسلامتهن وحفظ كراماتهن قبل العمل، وأثناءه، وعند عودتهن إلى أرض الوطن. فلا بد من الأخذ بروح الشريعة بالاعتبار فيما نحن بصدد الآن، بأن تقوم الدولة بأجهزتها المختلفة بتوفير هذه الضمانات، سواء على صعيد تقنين أنظمة العمل أو على مستوى تطبيقها في أرض الواقع. فهي مسؤولية الدولة أولاً وقبل كل شيء طالما أنها تسمح بسفرهن لهذا الغرض، وهي أخرى بها ثانياً بعد استفادة الدولة من قريب أو بعيد لأنهن عملن دورهن في الارتقاء باحتياجات الدولة من العملات الصعبة.

واستشارة جميع الجهات المعنية في هذا الأمر، سواء كانت مرتبطة بمحل الفتوى مباشرة أو غيرها، وسواء كانت متعلقة به من قريب أو بعيد. وهما الأمرن الذي يؤدي عدم مراعاته إلا خلل في الفتوى الصادر في شأن تحريم بعث الخادمت إلى خارج البلاد موضوع هذا البحث المتواضع، كما سبقت الإشارة إليها أعلاه.

فبمراعاة هذين الأمرين، كان من الممكن أن لا يقتصر الفتوى على توفير المعلومات الكافية والنداءات الإرشادية حتى يتسنى للمرأة العاملة أن تحافظ على نفسها وأموالها مع اجتناب المحظورات الشرعية، بل أكثر من ذلك أنه يمكن لهذا الفتوى بناء الغطاء القانوني الذي تحتمى الخادمة العاملة في الخارج تحت ظلاله من حيث أنه يلزم جميع الأطراف عند المنازعات، فتنحقق به المصالح السامية وتنتفي كافة المفاصد الضارة. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

المصادر والمراجع

- العطار، حسن. د.س. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، بيروت: دار الكتب العلمية. د.ط.
- رواه مسلم فس صحيحه، كتاب الفضائل، باب توقيره صلى الله عليه وسلم، رقم: 1337
- زين الدين السلامي، جامع العلوم والحكم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط. 7، 2001.
- سورة الحج، آية 78
- ابن عبد السلام، العز. 1996. الفوائد في اختصار المقاسد أو القواعد الصغرى، دمشق: 1996.
- البوطي، محمد سعيد رمضان، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2010، ط. الجوزية، ابن القيم. 1991. إعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزبيدي، أبو الفيض. د.س. تاج العروس من جواهر القاموس، مكة: دار الهداية.
- الفيروز آبادي، مجد الدين. 2005، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والمشر والتوزيع، ط. 8.
- الزركشي، بدر الدين، 1994. البحر المحيط، مصر: دار الكتبي، ط. 1.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. 1997. الموافقات، القاهرة: دار ابن عفان، ط. 1.
- الطوفي، نجم الدين. 1993. رسالة في رعاية المصلحة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط. 1.
- الغزالي، أبو حامد. د.س. المستصفى، القاهرة: مكتبة الأميرية.
- القرافي، أبو العباس. د.س. أنوار البروق في أنواء الفروق، القاهرة: عالم الكتب.
- الزحيلي، وهبة. 1997. التفسير المنير، دمشق: دار الفكر، ط. 2.
- حسان، حامد حسين. 1998. نظرية المصلحة، دمام: مكتبة المتنبي، ط. 1: 4.

